تبرز مؤشرات جديدة على إمكان توجه الأزمة السودانية نحو انفراجة، عبر تقدّم في الوساطة التي تجريها القاهرة بين عبد الفتاح البرهان وعبد الله حمدوك، وذلك فيما يستعد الشارع لمواصلة الاحتجاجات ضد الانقلاب عبر التحضير لتظاهرة مليونية اليوم الاحد، وسط مخاوف من القمع

مؤشرات انفراجة في الأزمة السودانية

تقدم وساطة للتفاهم بين حمدوك والبرهان... والشارع يتحضر لتظاهرات جديدة

يراهن السودانيون على الشارع لإسقاط الانقلاب (فرانس برس)

الخرطوم، القاهرة ـ **العربي الجديد**

على وقع استمرار التصعيد في الشارع السوداني ضد الانقلاب، مع التحضير لمليونية جديدة اليوم الأحد، على الرغم من العنف الشديد الذي مارسه العسكر وارتكابهم مجزرة بحق المتظاهرين يوم الأربعاء الماضي، فإن مؤشرات في المقابل بدأت تدل على انفراجة ممكنة في الأزمة السودانية، عبر التوصل إلى تسوية مؤقتة تستهدف إعادة الشراكة بين المدنيين والعسكر في الحكم، وذلك في ظل ضغوط دولية على الانقلابيين ووساطات إقليمية بحثاً عن مخرج ينهي المأزق القائم. وتحدثت مصادر مقربة من الجيش السوداني والقاهرة، لـ«العربي الجديد» أمس السبت، عن انفراجة متوقعة في الأزمة في أعقاب الوساطة التي تقوم بها القاهرة بين رئيس الحكومة المقال عبد الله حمدوك، ورئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، مشيرة إلى أن التفاهمات التي قادتها مصر عبر وفد زار حمدوك أخيراً في مقر إقامته لاقت قبولاً بعد إدخال مجموعة من التعديلات عليها، وقوبلت بالترحيب من العسكريين. غير أن مصدراً آخر تحدثت عن استمرار رفض حمدوك المقترح القائم، مشككة في نجاح جهود الوساطة القائمة.

وذكرت المصادر من القاهرة أنه تم التوافق على عودة حمدوك لقيادة الحكومة، أولاً، على أن يلي ذلك بدء محادثات بمشاركة ورقابة من أطراف دولية وإفريقية، يتم من خلالها التوصل إلى صيغ توافقية بشأن النقاط الخلافية، وعلى رأسها الموقف من الوثيقة الدستورية. ولفتت المصادر إلى أن أقرب السيناريوهات الخاصة بحل الأزمة هو العودة إلى الصيغة السابقة في الاتفاق بين المكونين العسكري والمدني، مع مدّ فترة تولي المكون العسكري رئاسة المجلس الانتقالي عاماً إضافياً، وذلك بعد التوافق حول عدد من الأسماء لسياسيين كانوا سبباً في إثارة الأزمات من الطرفين.

وأشارت المصادر إلى أنه يتم وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق، الذي ستكون أولى خطواته الإفراج عن كافة المسؤولين والوزراء والسياسيين الذين ألقي القبض عليهم مع بداية الانقلاب، مع إعلان حرية حركة حمدوك الذي لا يزال رهن الإقامة الجبرية. وكانت مصادر مصرية قد كشفت أخيراً لـ«العربي الجديد» أن وفداً مكوناً من ثلاث شخصيات مصرية رفيعة المستوى يعمل على إدارة الملف السوداني بإشراف شخصي من رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، زار حمدوك في مقر إقامته، وعرض عليه التوصل لصيغة تضمن خروج جميع الأطراف الحالية من المأزق الراهن.

في هذا الوقت يتواصل الضغط الدولي على العسكر لإنهاء الانقلاب. ودانت سفيرة النروج لدى السودان، تيريز لوكين غيرتزل، في حديث لوكالة «فرانس برس»، القمع «الذي لا يحتمل» ضد المعارضين للانقلاب. وأوضحت أنها أبلغت العسكريين باعتراضها على «الاستخدام غير المتكافئ للقوة». وأضافت أن ما حصل هو انقلاب. وذكرت أن البرهان وحمدوك يريدان مثل القادة الآخرين «إعادة رسم الشراكة بين العسكريين والمدنيين». وأوضحت أن التحويلات المالية معلقة الآن مثل مساعدات الولايات المتحدة أو البنك الدولي «لأننا نريد أولاً خطة لإنهاء الأزمة». وهذه الخطة هو ما تعمل عليه السفيرة السابقة في الاتفاق بين المكونين العسكري والمدني، مع مدّ فترة تولي المكون العسكري رئاسة المجلس الانتقالي عاماً إضافياً، وذلك بعد التوافق حول عدد من الأسماء لسياسيين كانوا سبباً في إثارة الأزمات من الطرفين.

وأشارت المصادر إلى أنه يتم وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق، الذي ستكون أولى خطواته الإفراج عن كافة المسؤولين والوزراء والسياسيين الذين ألقي القبض عليهم مع بداية الانقلاب، مع إعلان حرية حركة حمدوك الذي لا يزال رهن الإقامة الجبرية.

وكانت مصادر مصرية قد كشفت أخيراً لـ«العربي الجديد» أن وفداً مكوناً من ثلاث شخصيات مصرية رفيعة المستوى يعمل على إدارة الملف السوداني بإشراف شخصي من رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، زار حمدوك في مقر إقامته، وعرض عليه التوصل لصيغة تضمن خروج جميع الأطراف الحالية من المأزق الراهن.

في هذا الوقت يتواصل الضغط الدولي على العسكر لإنهاء الانقلاب. ودانت سفيرة النروج لدى السودان، تيريز لوكين غيرتزل، في حديث لوكالة «فرانس برس»، القمع «الذي لا يحتمل» ضد المعارضين للانقلاب. وأوضحت أنها أبلغت العسكريين باعتراضها على «الاستخدام غير المتكافئ للقوة». وأضافت أن ما حصل هو انقلاب. وذكرت أن البرهان وحمدوك يريدان مثل القادة الآخرين «إعادة رسم الشراكة بين العسكريين والمدنيين». وأوضحت أن التحويلات المالية معلقة الآن مثل مساعدات الولايات المتحدة أو البنك الدولي «لأننا نريد أولاً خطة لإنهاء الأزمة». وهذه الخطة

للحديث تتمة...

«قسد» التي تحارب الجميع وتحاورهم

عيسى سميسم

تتعرّض «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي تعدّ الجناح العسكري لـ«الإدارة الذاتية» في منطقة شرق الفرات، لتهديدات شبه دائمة على وجودها، من قبل كل أطراف الصراع في المنطقة، من دون أن تتمكن من حسم أمرها. فتركيا وعلى الرغم من قيامها بثلاث عمليات متتالية ضد تلك القوات، وانتزاعها مساحات كبيرة من مناطق سيطرة «قسد» لصالح «الجيش الوطني» المعارض، لا تزال تهدد بعملية عسكرية أخرى، تسيطر من خلالها على المزيد من المناطق.

من جهته، يعتبر النظام «قسد» قوات انفصالية وعميلة لـ«الاحتلال الأميركي»، وتستغل قواته التهديدات التركية، وتطرح نفسها بمساعدة الروس كبديل يمكن أن يسيطر على المناطق التي تنوي تركيا تسليمها لـ«الجيش الوطني». في الوقت نفسه تستغل موسكو التهديدات التركية لدفع «قسد» لتقديم المزيد من التنازلات لصالح النظام.

تضاف إلى ذلك علاقة «قسد» المتوترة مع كردستان العراق، وتعرّضها ضمن المناطق التي تسيطر عليها لضغوط من السكان المحليين، سواء من المكوّن العربي، أو المكوّن الكردي الذي يؤيد كتلة «المجلس الوطني الكردي»، الذين يعترضون على سياستها الانفصالية والإقصائية، لناحية سيطرة حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي على قراراها. هذا بالإضافة إلى تعرّضها بين الحين والآخر لهجمات من خلايا نائمة لتنظيم «داعش».

وتبقى الولايات المتحدة الجهة الوحيدة التي تدعم «قسد» وتحافظ على وجودها، مع إدراك هذه القوات أن الغطاء الأميركي لها مرهون بمدى قيامها بالدور المرسوم لها كأداة، وأن واشنطن لا يمكن أن تضحي بعلاقتها بحليفها التركي في حلف شمال الأطلسي أو تردعه عنها إلا ضمن حدود معينة، تفرضها المصالح والعلاقات بين البلدين.

إزاء هذا الوضع، تندفع «قسد» إلى فتح أبواب الحوار مع كل الأطراف التي تتريس بها، من دون تحقيق أي نتيجة. فبقي الخلاف على موعد إجراء الانتخابات، المحدد في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، للانتخابات الرئاسية، طاغياً، ومعه الخلاف حول القواعد الدستورية للاستحقاق. وفيما أصبح عدد من الأسماء في عهدة مكتب النائب العام، الصديق الصور، والمباحث الجنائية وإدارة الجوازات والجنسية، للنظر في أهليتهم للترشح، ومن بينهم، على الأرجح، اللواء المتقاعد خليفة حفتر ونجل العقيد الراحل معمر القذافي، سيف الإسلام القذافي، برز أمس ترشح رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، كاسم جدلي إضافي، بعدما اصطف طوال سنوات إلى جانب حفتر ودعمه، لاسيما في الحرب التي شنّها على طرابلس، كما ساهم في إثارة الجدل أخيراً، إثر اعتماده سياسة الإقصاء للمجلس الأعلى للدولة، خلال إقرار قانوني الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وقدّم عقيلة صالح، أمس السبت، ترشحه للانتخابات الرئاسية في مقر المفوضية العليا للانتخابات في مدينة بنغازي، شرق البلاد. وقال في تصريح تلفزيوني: «حضرت إلى مقرّ المفوضية في مدينة بنغازي المجاهدة، لتقديم المستندات المطلوبة لترشيحي لمنصب رئيس الدولة الليبية»، داعياً مواطنيه إلى المشاركة في الانتخابات بكثافة. ويتحدر عقيلة صالح (77 عاماً)، من مدينة القبة شرقي بنغازي، التي تعتبر المعقل الرئيسي لقبيلة العبيدات، أكبر قبائل الشرق الليبي. ومارس العمل القضائي متدرجاً في العديد من المناصب، إثر تخصصه في القانون والحقوق، حتى عيّن مستشاراً لمحكمة الاستئناف في مدينة درنة، شرقي البلاد، في عام 1999. عرف صالح، خلال تلك الفترة، بنشاطه المجتمعي في نظام حكم القذافي، وتحديداً ما عرف بـ«القيادات الشعبية»، حتى تمّ اختياره أميناً لـ«القيادات الشعبية» في الجبل الأخضر. وإبان اندلاع الثورة في كل من تونس ومصر، بدأت وفود القبائل المؤيدة للقذافي في التوافد على خيمته في طرابلس، حيث ظهر عقيلة صالح في 7 فبراير/شباط 2011، أي قبل 10 أيام من اندلاع ثورة فبراير الليبية، متعهداً للقذافي بالوفاء لنظامه. وطوال السنوات الأربع الأولى للثورة الليبية، لم يعرف له أي نشاط سياسي أو مجتمعي، قبل أن يترشح عن القبة للانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في عام 2014، ثم انتخب رئيساً للبرلمان في أغسطس/آب من العام ذاته. ولاحقاً أظهر صالح ميلاً واضحاً لمعسكر حفتر، وأصدر قراراً بتسمية مليشيات حفتر

دعم صالح حفتر منذ عام 2014 (عبدالله دوما/فرانس برس)

تصاعد عدد المرشحين للرئاسة في ليبيا إلى 30 مرشحاً، حتى عصر أمس السبت، في وقت يبقى الخلاف على موعد إجراء الانتخابات، المحدد في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، للانتخابات الرئاسية، طاغياً، ومعه الخلاف حول القواعد الدستورية للاستحقاق. وفيما أصبح عدد من الأسماء في عهدة مكتب النائب العام، الصديق الصور، والمباحث الجنائية وإدارة الجوازات والجنسية، للنظر في أهليتهم للترشح، ومن بينهم، على الأرجح، اللواء المتقاعد خليفة حفتر ونجل العقيد الراحل معمر القذافي، سيف الإسلام القذافي، برز أمس ترشح رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، كاسم جدلي إضافي، بعدما اصطف طوال سنوات إلى جانب حفتر ودعمه، لاسيما في الحرب التي شنّها على طرابلس، كما ساهم في إثارة الجدل أخيراً، إثر اعتماده سياسة الإقصاء للمجلس الأعلى للدولة، خلال إقرار قانوني الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وقدّم عقيلة صالح، أمس السبت، ترشحه للانتخابات الرئاسية في مقر المفوضية العليا للانتخابات في مدينة بنغازي، شرق البلاد. وقال في تصريح تلفزيوني: «حضرت إلى مقرّ المفوضية في مدينة بنغازي المجاهدة، لتقديم المستندات المطلوبة لترشيحي لمنصب رئيس الدولة الليبية»، داعياً مواطنيه إلى المشاركة في الانتخابات بكثافة. ويتحدر عقيلة صالح (77 عاماً)، من مدينة القبة شرقي بنغازي، التي تعتبر المعقل الرئيسي لقبيلة العبيدات، أكبر قبائل الشرق الليبي. ومارس العمل القضائي متدرجاً في العديد من المناصب، إثر تخصصه في القانون والحقوق، حتى عيّن مستشاراً لمحكمة الاستئناف في مدينة درنة، شرقي البلاد، في عام 1999. عرف صالح، خلال تلك الفترة، بنشاطه المجتمعي في نظام حكم القذافي، وتحديداً ما عرف بـ«القيادات الشعبية»، حتى تمّ اختياره أميناً لـ«القيادات الشعبية» في الجبل الأخضر. وإبان اندلاع الثورة في كل من تونس ومصر، بدأت وفود القبائل المؤيدة للقذافي في التوافد على خيمته في طرابلس، حيث ظهر عقيلة صالح في 7 فبراير/شباط 2011، أي قبل 10 أيام من اندلاع ثورة فبراير الليبية، متعهداً للقذافي بالوفاء لنظامه. وطوال السنوات الأربع الأولى للثورة الليبية، لم يعرف له أي نشاط سياسي أو مجتمعي، قبل أن يترشح عن القبة للانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في عام 2014، ثم انتخب رئيساً للبرلمان في أغسطس/آب من العام ذاته. ولاحقاً أظهر صالح ميلاً واضحاً لمعسكر حفتر، وأصدر قراراً بتسمية مليشيات حفتر

سفيرة النرويج: خطة إنهاء الأزمة تمر بعودة حمدوك إلى منصبه

شهدت الخرطوم تظاهرات متفرقة ضد الانقلاب العسكري

حسب سفيرة النرويج تمر بعودة حمدوك إلى منصبه، وأعلنت السفيرة أن «الضغوط الدولية مستمرة»، مشيرة إلى أن «هناك أيضاً ضغطاً قوياً من الداخل». وأضافت أنه «لا يزال هناك أمل» في الانتقال في السودان. من جهته، قال الاتحاد الأفريقي، في بيان أمس السبت، إنه «يدين بأشد العبارات» العنف الذي وقع الأربعاء الماضي. وطالب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد السلطات بـ«إعادة النظام الدستوري والانتقال الديمقراطي»، في هذا الوقت، أعلنت لجنة الأطباء المركزية في السودان، أمس السبت، مقتل صبي عمره 16 عاماً متأثراً بإصابة سابقة، ليرتفع بذلك إلى 40 عدد القتلى على يد العسكر منذ الانقلاب في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ميدانياً، دعت لجان المقاومة السودانية إلى مليونية تحت عنوان «لزلزل الشعب»، اليوم الأحد، مؤكدة مواصلة الطريق حتى إقامة سلطة الشعب المدنية، مهما كلف ذلك من أثمان. وأصدرت اللجان، التي تتصدر مناهضة الانقلاب، الجدول الأسبوعي للحراك الثوري والذي حدد، أمس السبت، يوماً عالمياً للتضامن مع النازحين واللاجئين وتنكيس الأعلام، وحرق الإطارات عند الواحدة ظهراً، على أن يكون الثلاثاء المقبل يوماً لمقاطعة شركات الاتصالات والأفراد والدول الداعمة للانقلاب، على أن تعود الشوارع للملايونيات يوم الخميس المقبل. من جهته حث تجمع المهنيين السودانيين، في بيان آخر، السودانيين على فرض مقاطعة اجتماعية لمؤيدي القتلة، كاقل ما يمكن تقديمه عرفاناً لروح الضحايا، وجدد التأكيد أيضاً على أنه لا تفاوض لا شراكة لا شرعية. بدورها، نصحت السفارة الأميركية لدى الخرطوم رعاياها بالبقاء في أماكنهم اليوم الأحد بالتزامن مع الاحتجاجات المرتقبة.

وشهدت الخرطوم أمس السبت خروج تظاهرات متفرقة في سياق الرفض الشعبي للانقلاب العسكري. وتجمع مئات الأشخاص في أحياء مدينة بحري، فيما أغلق الشبان في أحياء أخرى الشوارع بالكتل الخرسانية وأحرقوا إطارات السيارات القديمة للتنديد بالانقلاب، وما ارتكبه من مجازر. كذلك نظّم مناهضو الانقلاب في مدينة المناقل وسط السودان وقفة احتجاجية، بينما نظمت النساء في مدينة نيالا غرب البلاد وقفة مماثلة حملن فيها لافتات كتب فيها «العسكر للثكنات والسلطة سلطة شعب»، «يسقط الانقلابيين». كذلك نظمت وقفة احتجاجية مماثلة في مدينة سنار، في غضون ذلك، قال المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير إن هناك أعداداً كبيرة من المعتقلين يصعب حصرهم يقبعون في أماكن غير معلومة تقوم قوات الانقلابيين بترحيلهم إليها، وإن بعضهم مصاب بإصابات متفاوتة تستدعي إخضاعهم لإسعافات عاجلة وتلقي العلاج على وجه السرعة، نتيجة القمع والعنف والتعذيب الممنهج الذي تمارسه تلك القوات. والتعذيب والامتناع عن تقديم الإسعافات والعناية الطبية اللازمة وفق بنود القانون الدولي والقوانين المحلية. وطالب بسرعة الكشف عن أماكن اعتقالهم وإطلاق سراحهم فوراً والسماح بإسعاف المصابات والمصابين. من جهتها، قالت لجنة أحياء بحري، شمال الخرطوم، في بيان، إن سلطات الانقلاب قررت الانسحاب من قسم شرطة المدينة وتركته خالياً وقامت بأعمال تخريب وحرق داخله، وذلك للإيحاء بعدم سلمية التظاهرات، من أجل جر الثوار والشارع من السلمية، وصنع مبرر واهٍ لاستباحة الأحياء والبيوت والقمع المفرط.

الحوثيون يعلنون استهداف الرياض والمعارك تحتدم

احتدمت المعارك في جبهات عدة في اليمن، أمس السبت، على وقع إعلان الحوثيين استهدافهم مواقع سعودية، ومنها «أرامكو»، بطائرات مسيّرة

أعلن الحوثيون، أمس السبت، استهداف مواقع سعودية بـ14 طائرة مسيّرة، بينها مصافي تابعة لشركة «أرامكو» النفطية، وفقاً لبيان صادر عن المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع، الذي اعتبر أنه «رداً على تصعيد العدوان (التحالف) واستمرار جرائمه وحصاره نفذت قواتُنا المسلحة عملية توازن الردع الثامنة». وأضاف أن العملية «شملت قصف عدد من الأهداف العسكرية والحيوية، وتم قصف قاعدة الملك خالد في الرياض بأربع طائرات مسيرة نوع (صماد 3)». وأردف: «تم قصف أهداف عسكرية في مطار الملك عبد الله الدولي بجدة، وقصف مصافي أرامكو جدة بأربع طائرات مسيرة نوع (صماد 2)». وتحدث سريع عن «قصف هدف عسكري مهم (لم يحدده) بمطار أبها الدولي (جنوب غربي المملكة) بطائرة (صماد 3)، إضافة إلى قصف أهداف عسكرية مختلفة في مناطق أبها وجيزان ونجران بخمس طائرات مسيرة نوع (قاصف كي 2)». وتابع: «بلغ عدد الطائرات المسيرة المشاركة في العملية 14 طائرة مسيّرة». وتوعّد قائلاً: «تؤكد قواتنا قدرتها على تنفيذ المزيد من العمليات الهجومية ضد العدو السعودي والإماراتي في إطار الدفاع المشروع عن الشعب والوطن». ولم يصدر تعليق فوري من السلطات السعودية أو التحالف.

في المقابل، نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس»، أمس، عن التحالف إعلانه أنه ضرب 13 هدفاً في عملية عسكرية «نوعية» ضد الحوثيين. وأضاف التحالف أنّ العملية استهدفت مخازن أسلحة ومنظومات دفاع جوي واتصالات لإطلاق طائرات مسيّرة، في محافظات صنعاء وصعدة ومأرب اليمنية. وكانت المواجهات العسكرية في الجهة الشرقية من غرب اليمن قد احتدمت بين القوات المشتركة التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، وبين الحوثيين وسط غارات مكثفة هي الأعنف، متزامنة مع انتقال المواجهات العسكرية إلى محافظة إب وحدود محافظة ريمة، في تطور متصاعد للأعمال العسكرية في مختلف جبهات اليمن. وذكرت مصادر عسكرية ميدانية في القوات المشتركة في الساحل الغربي لـ«العربي الجديد» أن طيران التحالف العربي شنّ فجر أمس غارات جوية هي الأعنف والأكثر كثافة في مناطق متفرقة من جبهات محافظة الحديدة ومحيطها، في تطور متصاعد لعملياته الجوية منذ عودة انفجار الوضع العسكري في الساحل الغربي. وأكدت المصادر أن الغارات الجوية ركزت على مواقع ومتاريس وآليات الحوثيين، في أطراف حيس والجراحي، وصولاً إلى الدريهمي والتحيتا، إضافة إلى استهداف تعزيزات الحوثيين الآتية من محافظات ريمة وصنعاء، ضمن عملية عسكرية واسعة تزامنت مع التقدم الميداني الجاري.

من جانبه، ذكر القيادي الميداني في المقاومة التهامية أبو صقر الزبيدي في حديث مع «العربي الجديد» أن القوات المشتركة بمختلف تشكيلاتها تشنّ عمليات عسكرية واسعة في كل الجبهات، بالتزامن مع تمشيط جوي لطيران التحالف أمام تقدم القوات المشتركة، من خلال استهداف الآليات العسكرية والتعزيزات التي يدفع بها الحوثيون بشكل مستمر من خارج الحديدة. وكشف أن القوات المشتركة تقترب من مديرية الجراحي وتمكنت من تحرير أغلب مناطق مديرية حيس، كما أن قوات أخرى تقترب من العودة لاستكمال السيطرة على ما تبقى من مديريات الخوخة والحيمة، في محاولة الوصول إلى مديرية الدريهمي، وسط خسائر كبيرة في صفوف الحوثيين. وذكر أن المعارك قوية وسقط ضحايا كثر للجانبين. وذكر القيادي في لواء العمالقة محمد اللحجي لـ«العربي الجديد» أن القوات المشتركة دخلت أولى مناطق مديرية العدين في محافظة التابعة، وقطعت جميع خطوط الإمداد التي كان يستخدمها الحوثيون لإيصال التعزيزات إلى الحديدة والمناطق الغربية من تعز. وهي مناطق تصل إليها القوات المشتركة عبر الساحل الغربي للمرة الأولى، في محاولة للدخول إلى محافظة إب، بعد إكمال السيطرة على مديرية حيس. وأكد أن المعركة قد تتوسّع وتدخل أيضاً للمرة الأولى إلى مناطق محافظة ريمة، شرقي الحديدة، بعد وصول القوات المشتركة إلى حدودها، علماً أن ريمة تحت سيطرة الحوثيين منذ انقلابهم على الدولة، منذ سبع سنوات.

إلى ذلك، حاول الحوثيون الرد على تراجعهم وهزائمهم في الحديدة بشن هجوم كبير في غرب مأرب، حسبما أفاد مصدر عسكري لـ«العربي الجديد». وأضاف أنّ مواجهات عنيفة هي الأكثر سخونة انطلقت، أمس، بين قوات الجيش الوطني وقبائل مأرب وبين الحوثيين، عقب شنّ الجماعة هجوماً كبيراً على منطقة روضة وجبهة ذنة.

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز)

الدبيبة يواصل الاعتراض

جدّد رئيس الحكومة الانتقالية الليبية، عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، أمس السبت، اعتراضه على قوانين الانتخابات التي أقرّها البرلمان، مؤكدا رفضه إجراء انتخابات وفقاً لقوانين «فصّلت على قياس أشخاص». وأرى أن «إعداد القوانين بهذا الشكل يحرم الليبيين حقّ اختيار قادتهم». من جهته، أعلن المتحدث باسم المجلس الأعلى للدولة، محمد عبد الناصر، عن استعداد المجلس لإطلاق مبادرة لتأجيل الانتخابات حتى التوافق.

زحمة مرشحين للرئاسة الليبية ورموز القذافي يعودون

تطغى الأسماء الجدلية على المشهد الانتخابي الرئاسي في ليبيا، وفي انتظار فرز الجهات المختصة لأسماء المقبولين، لا يزال رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة متأنياً في تقديم ترشيحه

طرابلس ـ **العربي الجديد**

دعم صالح حفتر منذ عام 2014 (عبدالله دوما/فرانس برس)

شدّد رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون (الصورة)، أمس السبت، على تطلع بلاده إلى استئناف المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية، مع إسرائيل. وجاء ذلك خلال استقباله في قصر بعبدا الرئاسي وفداً أميركياً ضم عضوي الكونغرس داريل عيسى ودارين لحود (وهما من أصول لبنانية). وأكد عون التزام لبنان «تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701».

(الأناضول)

لقاءات إسرائيلية ـ بحرينية في المنامة

ذكر المعلق السياسي لموقع «والاه»، براك رفيد، أمس السبت، أن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولتا التقى في المنامة ولي العهد، رئيس الوزراء البحريني سلمان بن حمد آل خليفة. وأضاف رفيد في تغريدة على حسابه على «تويتر» أن حولتا التقى أيضاً وزير الخارجية عبد الله الزياني، ومستشار الأمن القومي، قائد الحرس الملكي ناصر بن حمد آل خليفة. ولفت إلى أن الملف الإيراني والعلاقات الثنائية كانا في صلب اللقاءات.

(العربي الجديد)

مصر: نقص المياه سيؤدي إلى هجرة غير شرعية

أعلن وزير الموارد المائية والري المصري محمد عبد العاطي (الصورة)، أمس السبت، أن بلاده «أبدت مرونة كبيرة خلال مراحل التفاوض المختلفة بشأن سد النهضة، وأن أي نقص في المياه سيؤثر على العاملين بقطاع الزراعة، مما سيسبب مشاكل اجتماعية وعدم استقرار أمني في المنطقة ويزيد من الهجرة غير الشرعية». وجاءت تصريحاته في الوقت الذي أكد فيه مدير مشروع سد النهضة الإثيوبي كفلو هورو شكشك، رئيس ديوان المحاسبة المقرب من المشري، وشخصيات أخرى محسوبة على تيار الإسلام السياسي، للرئاسة.

دعم صالح حفتر منذ عام 2014 (عبدالله دوما/فرانس برس)

شدّد رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون (الصورة)، أمس السبت، على تطلع بلاده إلى استئناف المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية، مع إسرائيل. وجاء ذلك خلال استقباله في قصر بعبدا الرئاسي وفداً أميركياً ضم عضوي الكونغرس داريل عيسى ودارين لحود (وهما من أصول لبنانية). وأكد عون التزام لبنان «تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701».

(الأناضول)

لقاءات إسرائيلية ـ بحرينية في المنامة

ذكر المعلق السياسي لموقع «والاه»، براك رفيد، أمس السبت، أن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولتا التقى في المنامة ولي العهد، رئيس الوزراء البحريني سلمان بن حمد آل خليفة. وأضاف رفيد في تغريدة على حسابه على «تويتر» أن حولتا التقى أيضاً وزير الخارجية عبد الله الزياني، ومستشار الأمن القومي، قائد الحرس الملكي ناصر بن حمد آل خليفة. ولفت إلى أن الملف الإيراني والعلاقات الثنائية كانا في صلب اللقاءات.

(العربي الجديد)

مصر: نقص المياه سيؤدي إلى هجرة غير شرعية

أعلن وزير الموارد المائية والري المصري محمد عبد العاطي (الصورة)، أمس السبت، أن بلاده «أبدت مرونة كبيرة خلال مراحل التفاوض المختلفة بشأن سد النهضة، وأن أي نقص في المياه سيؤثر على العاملين بقطاع الزراعة، مما سيسبب مشاكل اجتماعية وعدم استقرار أمني في المنطقة ويزيد من الهجرة غير الشرعية». وجاءت تصريحاته في الوقت الذي أكد فيه مدير مشروع سد النهضة الإثيوبي كفلو هورو شكشك، رئيس ديوان المحاسبة المقرب من المشري، وشخصيات أخرى محسوبة على تيار الإسلام السياسي، للرئاسة.

(العربي الجديد)

شرق غرب

تنديد فلسطيني بتصنيف «حماس» منظمة «إرهابية»

حذّرت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، أمس السبت، من تداعيات قرار إعلان وزارة الداخلية البريطانية حركة «حماس» تنظيماً إرهابياً، معتبرة إياه «استهدافاً واستعداءً مباشراً للشعب الفلسطيني، وتنكّراً لحقه المشروع في الكفاح من أجل التحرر من الاحتلال». وأشارت اللجنة عقب اجتماع طارئ في غزة إلى أنّ هذا القرار «امتداد للسياسة الاستعمارية البريطانية التي تضع نفسها مجدداً في موضع المتماهي مع دولة الاحتلال الفاشية والعنصرية».

(العربي الجديد)

انفجار على الحدود السورية ـ الأردنية

وقع انفجار في معبر نصيب الحدودي بين سورية والأردن، أمس السبت، ما أسفر عن وقوع إصابات بين عناصر الحراسة في المعبر. ونقلت مواقع إعلامية موالية عن قائد الشرطة التابع للنظام السوري في محافظة درعا ضرار دندل قوله إن مجهولين زرعوا عبوة ناسفة قرب إحدى النقاط الأمنية في معبر نصيب الحدودي، لم يؤدِّ انفجارها إلى وقوع إصابات.

(العربي الجديد)

عون يدعو لاستئناف مفاوضات ترسيم الحدود

الحدث

تضغط مصر بقوة من أجل تأمين حضور النظام السوري في القمة العربية المقبلة المقررة في الجزائر في مارس/آذار المقبل، مقابل خطوات يقوم بها من دون أن يتمّ تحديدها، وسط تأييد جزائري للعودة على لسان وزير الخارجية رمطان لعمامرة، ودعم روسي

أكد لعمامرة (يمين) أن عودة سورية للجامعة على رأس أجندة القمة (Getty)

سورية والجامعة العربية

مصر تضغط لإشراك النظام في قمة الجزائر

ترحيب روسي

أعرب الكسندر لافرنتييف، مبعوث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سورية، يوم الخميس الماضي، عن ترحيب بلاده بتغير الموقف العربي من دمشق، لافتاً إلى أن عودة سورية للجامعة العربية سيكون له تأثير إيجابي عليها وعلى الشرق الأوسط. ودعا إلى «إنهاء الحصار الأميركي عليها».

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر رفيع المستوى في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عن أن النظام السوري سيعود إلى مقعد سورية في الجامعة، في القمة العربية المقرر عقدها في الجزائر في مارس/ آذار المقبل. وقال المصدر في حديث مع «العربي الجديد»، إن اتصالات أجرتها الجزائر مع دول عربية، أسفرت عن اتفاق مبدئي على دعوة النظام إلى حضور القمة مقابل خطوات تقوم بها دمشق، في ظل اعتراض دولة قطر. وبحسب المصدر، فإن إعادة سورية إلى جامعة الدول العربية، يمكن أن يستند إلى أن قرار تجميد عضويتها كان «معيباً ويخالف ميثاق الجامعة». وكان وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قد اعتبر أن الأسباب التي أدت إلى تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية لا تزال قائمة. وقال في تصريحات سابقة، إن «الدولة قطر موقفاً واضحاً في هذا الشأن. هناك أسباب هي التي استدعت تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية وهذه الأسباب ما زالت قائمة».

وأوضح مصدر قانوني أن قرار وزراء الخارجية العرب الذي اتخذ في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، في اجتماع طارئ عقد في القاهرة، بتعليق عضوية سورية في الجامعة اعتباراً من 16 من الشهر نفسه إلى حين التزام الحكومة السورية بتنفيذ بنود المبادرة العربية، لم يتوافق مع ميثاق جامعة الدول العربية الصادر في 22 مارس/ آذار 1954، والذي ينص في المادة 8 منه على «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها». وأضاف المصدر أن المادة 18 من الميثاق التي تنص في فقرتها الثانية على «لمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق، منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها»، لا تنطبق على الحالة السورية. واعتبر أن قرار تعليق عضوية دمشق في المنظمة لم يكن بإجماع الأعضاء، مشيراً إلى أن الأمين العام للجامعة العربية حينها نبيل العربي أكد في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية القطري جينها حمد بن جاسم آل ثاني، في 12 نوفمبر 2011، أن القرار اتّخذ بموافقة 18 دولة في حين اعترضت ثلاث دول هي سورية ولبنان واليمن وامتنع العراق عن التصويت. من جهتها، أفادت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، أن الاتصالات التي تجريها القاهرة مع دمشق، مستمرة بعد لقاء وزير الخارجية المصري سامح شكري ووزير خارجية النظام السوري فيصل المقداد في نيويورك، في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، للمرة الأولى منذ 10 سنوات، في اجتماع هدف إلى تحريك الموضوع الرئيسي الرابط بينهما، وهو عودة سورية إلى جامعة الدول العربية. وأضافت المصادر أن القاهرة حققت تقدماً في هذا الموضوع في مباحثات أجرتها مع دول عربية أخرى لإقناعها، من جهة، ومع الجانب الروسي الذي يطالب مصر منذ أشهر بالمساعدة في عودة النظام السوري للجامعة العربية، من جهة أخرى. وأوضحت المصادر أن القاهرة تعهدت لموسكو، ثم دمشق، بالعمل على حل مشكلة العودة للجامعة العربية بأسرع وقت، من خلال التنسيق مع الإمارات ودول أخرى، وطرح بدائل يمكن اعتمادها كحلول وسط قبل العودة بالعضوية الكاملة، مع التأكيد على عدم قدرتها منفردة على حلحلة المسألة، لارتباطها في الأساس بإشكالية العقوبات الأميركية المفروضة على نظام بشار الأسد، وفي المقام التالي ممانعة عدد من الدول العربية المهمة، والداعمة مالياً وسياسياً للجامعة، بشكل بارز حالياً في تحقيق ذلك الآن.

ويحسب المصادر، فإن دبلوماسيين مصريين وإماراتيين يجرون اتصالات بالدول العربية الرافضة لاستطلاع شروطها لعودة النظام السوري، وهو أمر «يهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشكل شخصي». وقالت المصادر إن العلاقات بين موسكو والقاهرة، تعتمد بشكل أساسي على مدى تحقيق الأخيرة تقدما في ملف عودة سورية، فموسكو تربط مساعدتها للقاهرة في ملفات حساسة، بما في ذلك قضية سد النهضة، التي تعتبر عقدة خلاف كبيرة بين الجانبين، حتى بعد موافقة موسكو على إصدار البيان الرئاسي عن مجلس الأمن الدولي الذي دعا جميع أطراف القضية لاستئناف المفاوضات، بمدى التقدم في موضوع سورية.

وأوضحت المصادر أنه من ضمن الملفات الحساسة أيضاً التي تتحكم في العلاقات المصرية الروسية وعلى تماس مع مسألة عودة سورية، الملف الليبي، فعلى الرغم من أن الاتفاق بين القاهرة وموسكو على المرشح للرئاسة الليبية ليس كاملاً، إلا أن موسكو قدمت دعماً كبيراً للموقف المصري، في هذا الموضوع، وحذّرت حلفاءها في شرق ليبيا من التصادم عسكرياً مع سيف الإسلام القذافي، عندما توجه لتقديم أوراق ترشحه في مقر مفوضية الانتخابات في سبها في الجنوب الليبي. وكانت مصادر في الشرق الليبي قد أفادت بأنه «فور علم (اللواء المتقاعد خليفة) حفتر بتحرك موكب نجل القذافي من الزنتان في غرب ليبيا، وسط قوة مسلحة من مليشيا أبو بكر الصديق التي تقوم بحمايته، أمر صدام حفتر، قائد اللواء 166، بتحريك البات عسكرية وعدد كبير من القوات في محاولة لإلقاء القبض على سيف الإسلام لدى دخوله سبها، قبل أن تسفر الاتصالات عن تدخل روسي، وتحذير حفتر من التعرض لموكب نجل القذافي الذي تقدم بأوراق ترشحه للمفوضية، والعودة من حيث أتى إلى مدينة الزنتان مرة أخرى». وأعلن وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، الأسبوع الماضي، عن بدء المشاورات قريباً مع الأمانة العامة للجامعة العربية والدول العربية، بشأن أجندة القمة العربية، موضحاً أن على رأس الأجندة ملف القضية الفلسطينية والتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وعودة سورية إلى مقعدها في الجامعة العربية. وقال لعمامرة في حوار تلفزيوني إن «الجزائر كانت تحفظت على تجميد مقعد سورية في الجامعة العربية، وعارضت منح المقعد السوري إلى غير الدولة السورية (نظام بشار الأسد)». وكان لعمامرة قد تلقى مكالمة هاتفية، يوم الخميس الماضي، من نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، عبّر فيها الأخير عن إسناد طهران وتثمينها لمساعي الجزائر، إزاء ما وصفه بـ«الموقف القيم والعقلاني من خلال الدعوة إلى عودة سورية لجامعة الدول العربية».

تقرير

دفعت خطوة زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، حول حلّ «لواء اليوم الموعود» في العراق، إلى بروز نقاش حاد حول دور فصائل «الحشد الشعبي»، بغضّ النظر عن دور «اللواء» المعني وحجمه

حل صوريّ لمليشيات

مناكفات فصائلية في العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

فجّرت دعوة زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر، يوم الخميس الماضي، إلى حل المليشيات وتسليم سلاحها للدولة، ردات فعل مقابلة من القوى الحليفة لإيران، طالبت خلالها الصدر بأن يُقدم هو أولاً على تفكيك فصائله المسلحة، بينما ذهبت أخرى للتصعيد في الدعوة إلى «التعبئة العامة» استعداداً لحرب مفتوحة ضد الولايات المتحدة، في حال تخلفت عن تنفيذ اتفاق سحب قواتها القتالية في 31 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وأعقب دعوة الصدر إلى حل الفصائل المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة، إعلانه، أول من أمس الجمعة، حل مليشيا «لواء اليوم الموعود»، وهو تشكيل عسكري خاص يتبع التيار الصدري، إلى جانب فصائل أخرى مثل «جيش المهدي»، و«سرايا السلام»، و«المهمات الخاصة». وأفاد الصدر في بيان، أنّه قرر حل «لواء اليوم الموعود»، كبادرة حسن نيّة منه، مؤكداً أن «سرايا السلام» تعمل ضمن «الحشد الشعبي»، في إشارة إلى أنّها باتت قوة منظمة.

في المقابل، ردت مليشيا «كتائب حزب الله»، في بيان للمتحدث باسمها أبو علي العسكري، قال فيها إنه قرر حل «سرايا الدفاع الشعبي»، وهو اسم وهمي لا وجود له، بحسب مسؤولين عراقيين ومراقبين أمنيين. فيما رفضت ما تسمى بـ«الهيئة التنسيقية للمقاومة الإسلامية العراقية»، التي تضم المليشيات الحليفة لإيران، الاستجابة لدعوة تسليم سلاح الفصائل، وذكرت في بيان: «نؤكد بأن سلاح المقاومة الشريفة الذي كثر الكلام عنه في الأيام الماضية، وعكف بعضهم مصرّاً على زجّه في المناكفات السياسية الأخيرة، سيكون حاضراً لتقطيع أوصال الاحتلال ما إن تحين اللحظة وتنتهي المهلة يوم 2021/12/31» في إشارة إلى الموعد المفترض لانسحاب القوات القتالية الأجنبية من العراق وفقاً لاتفاق سابق بين بغداد وواشنطن.

ولم تتعلق السلطات العراقية على المناوشات الإعلامية بين قادة الفصائل المسلحة من جهة وبين التيار الصدري من جهة أخرى، والتي تعتبر الأكثر حدة منذ سنوات، لكن مسؤولاً عراقياً في وكالة الاستخبارات بوزارة الداخلية قال لـ«العربي الجديد» إن إعلانات حل الفصائل جزء من مناكفة بين الصدريين و«الفصائل الولائية». ويستخدم في العراق مصطلح «الفصائل الولائية»، في إشارة للقوى الحليفة لإيران. وأضاف المسؤول أن لا وجود لفصيل مسلح اسمه «سرايا الدفاع الشعبي»، وهو مثل تسميات أخرى كفصيل «أصحاب الكهف» و«فصيل قاصم الجبارين» وغيرها. ووصفها بأنها عناوين مضللة تستخدمها «كتائب حزب الله»، مؤكداً أن إعلان الصدر عن حل «لواء اليوم الموعود» غير حقيقي، لأن الفصيل أساساً مندمج مع «سرايا السلام»، والقوى السياسية والفصائل المسلحة تعلم بذلك، لهذا قابلت «كتائب حزب الله» إعلان الصدر بحل الفصيل بإعلان مماثل عن أحد تشكيلاتها الوهمية. واعتبر أن المناوشات الحالية جزء من التوتر السياسي العام في البلاد، لكنّ الخطورة تكمن في كونها صارت ضمن إطار قوى السلاح وليست الأحزاب فقط.

في المقابل، كان زعيم مليشيا «كتائب سيد الشهداء» أبو آلاء الولائي، قد دعا أنصاره للتطوع في صفوف جماعته المسلحة استعداداً لقتال القوات الأميركية، في رد واضح على دعوة الصدر بحل الفصائل المسلحة. وأفاد في بيان أمس السبت، أنه «مع اقتراب ساعة الحسم والمنازلة الكبرى، تعلن المقاومة الإسلامية كتائب سيد الشهداء عن فتح باب الانتماء والتطوع لصفوفها وتدعو فصائل المقاومة لرفع مستوى الجهوزية تحضيراً للمواجهة الحاسمة والتاريخية مع الاحتلال الأميركي في 31/ 12/ 2021 بعد الساعة 12 ليلاً». وردت قيادة العمليات العراقية المشتركة على ادّعاءات الفصائل المسلحة، نافية أي حديث عن تمديد موعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد. وذكر المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، في خبر بثته وكالة الأنباء العراقية الرسمية «واع»، مساء أول من أمس الجمعة، أنّ «الحديث عن تمديد موعد انسحاب القوات الأميركية غير دقيق وغير صحيح» مشيراً إلى أنّ موعد خروج القوات القتالية الأجنبية «ثابت ولا تغيير فيه». ولفت إلى أنّ «العلاقة بين الطرفين بعد خروج القوات القتالية ستكون استشارية في مجالات التدريب والتسليح والمعلومات الاستخبارية والأمنية ضد تنظيم داعش».

من جهته، قال عضو حركة «حقوق» التابعة لمليشيا «كتائب حزب الله»، أحمد السيد هاشم، إن «ما يطلبه مقتدى الصدر حالياً هو سحب أسلحة فصائل المقاومة الإسلامية بحجة أنها منفلتة، وهذا غير صحيح»، مشيراً إلى أن هذه الفصائل «عبارة عن لوية تتبع الحشد الشعبي، وأسلحتها هي أسلحة الدولة، بالتالي ليس من المنطقي تفكيك أو حل قوة عسكرية تابعة للدولة وخاضعة لأوامر القائد العام للقوات المسلحة». واعتبر في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «هناك محاولات باتت مكشوفة لحلّ الحشد الشعبي، عبر تصنيفه مجموعة فصائل ومليشيات بحسب سياسيين من بينهم مقتدى الصدر، وهذا يخالف القانون، إذ لا يمكن اعتبار الحشد الشعبي قوة خارجة عن القانون. بالتالي، فإنّ مثل هذه التعليقات لا تزيد من الوضع إلّا توتراً وتعقيداً، ولا بدّ من خفض لهجة العداء للحشد الشعبي».

وتعليقاً على ذلك، رأى الباحث أحمد العبيدي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الصدر يشعر بخطر الحشد الشعبي منذ عام 2017، أي منذ انتهاء الحرب على تنظيم داعش ودخول الفصائل المسلحة ضمن تحالف الفتح». ولفت إلى أنّ «الصدر بادر إلى حل مليشيا لواء اليوم الموعود، مع العلم أنها منصهرة ضمن سرايا السلام أصلاً»، واصفاً هذه الخطوة بأنها «حركة لا تحمل أي شكل من أشكال الذكاء السياسي، ولو أنه كان جاداً في خطوة حل الفصائل والمليشيات لأمر بحل سرايا السلام».

إعلانات حلّ الفصائل جزء من مناكفة بين الصدريين والفصائل

نفت القوات العراقية أي حديث عن تمديد بقاء الأميركيين

الاتصالات التي تجريها القاهرة مع دمشق مستمرة

علاقات مصر وروسيا تعتمد بشكل أساسي على الملف السوري

شرق غرب

العراق: عملية عسكرية لـ«الحشد» ضد «داعش»

بدأت فصائل «الحشد الشعبي»، أمس السبت، عملية عسكرية لملاحقة خلايا تنظيم «داعش»، في محافظة الأنبار، غربي البلاد. وذكر بيان لـ«الحشد»، أن «قيادة عمليات شرق الأنبار، المتمثلة باللواءين الثاني والسابع في هيئة الحشد الشعبي أطلقت عملية أمنية لتفتيش مناطق شرقي المحافظة». وأضاف البيان أن «العملية تهدف لملاحقة فلول خلايا داعش والقضاء على تحركاته وتأمين المنطقة بشكل كامل».
(الأناضول)

ضغط أميركي لوقف معارك إثيوبيا

أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس السبت، أن الولايات المتحدة تواصل الضغط من أجل وقف فوري للأعمال القتالية في إثيوبيا، من دون شروط مسبقة. وجاء كلامه بعد اشتداد المعارك في جبهات عدة بالبلاد، بين القوات الإثيوبية ومسلّحين، على رأسهم «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» و«جيش تحرير أورومو».
(رويترز)

مقتل 5 من طالبان في جلال آباد

قُتل خمسة من مقاتلي «طالبان»، أمس السبت، في هجوم مسلح قرب مدينة جلال آباد عاصمة ولاية ننغرهار، شرقي أفغانستان. ولم تتبنّ أي جهة مسؤولية الهجوم. وأضاف أن الهجوم أدى إلى مقتلهم، وهرب المهاجمين. بدوره، أكد نائب المتحدث باسم الحركة، إنعام الله سمنغاني، في تغريدة على «تويتر»، أن «الحركة شنّت عملية على مركز لتنظيم داعش في منطقة خير خانه، شمالي العاصمة كابول، ما أدى إلى مقتل أحد المسلحين واعتقال عدد آخر»، من دون تحديد عددهم.
(العربي الجديد)

متابعة

قصف عفرين: هل يورط النظام الأكراد بمواجهة؟

عاد القصف العنيف ليستهدف مناطق سيطرة قوات المعارضة السورية، المدعومة من تركيا، شمالي سورية، ما يثير تساؤلات حول الجهة المستفيدة

عماد كركص

عاد القصف العنيف ليستهدف مناطق سيطرة «الجيش الوطني» السوري المعارض ومناطق النفوذ التركي، شمالي سورية، إذ أوقعت هجمات صاروخية أول من أمس الجمعة ثلاثة قتلى وعدداً من المصابين في مدينة عفرين شمالي حلب، والتي تخضع لسيطرة المعارضة بإشراف ونفوذ تركي، منذ طرد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) منها، ربيع عام 2018. وتشكل عودة القصف بهذا الشكل محطة لتوجيه الأنظار نحو الخيارات التركية حيال تنفيذ عمل عسكري جديد ضد «قسد»، بعدما كانت قد خفّت حدة التصريحات التركية حول عمل وشيك خلال الأيام الماضية، فيما كان مسؤولون أتراك، من بينهم الرئيس رجب طيب أردوغان، قد لوّحوا بإبعاد ما وصفوها بـ«الأخطار الإرهابية» عن الحدود. وكانت الهجمات والخروقات من قبل «قسد» قد تزايدت في الآونة الأخيرة، ما دفع أنقرة إلى مطالبة كلّ من موسكو وواشنطن بالضغط على حلفائهما الأكراد للابتعاد عن الحدود بمقدار 32 إلى 35 كيلومتراً تنفيذاً للتفاهمات التركية - الروسية من جهة، والتركية - الأميركية من جهة أخرى، والتي أعقبت عملية «نبع السلام» التي قادتها أنقرة بالتشارك مع المعارضة خريف عام 2019 شمال شرقي سورية.

وفور وقوع القصف الجمعة، توجهت الاتهامات مباشرة نحو «قسد»، سواء من قبل تركيا أو من المعارضة، لكن مصادر أكدت لـ«العربي الجديد» أن مصدر القصف الذي تعرضت له أحياء سكنية متفرقة في مدينة عفرين، كان قرية كالوطة شمالي حلب، وهي منطقة انتشار مشترك لكل من «قسد» وقوات النظام السوري، بالإضافة إلى وجود مليشيات فيها تقاتل إلى جانب قوات النظام. وفي حين لم تستطع المصادر تحديد الجهة التي أطلقت الصواريخ الثمانية من نوع «غراد» التي استهدفت عفرين، سواء أكانت من قبل قوات النظام أو «قسد» أو المليشيات، وذلك لصعوبة الأمر، كون جميع هذه الأطراف تمتلك هذا النوع من الصواريخ، فإن المصادر رجّحت أن تكون قوات النظام هي التي نفّذت القصف، بهدف إعادة خلط الأوراق، وتوريط «قسد» بمواجهة أمام تركيا. وبعد القصف، ردّت المدفعية التركية على المواقع التي انطلقت منها الصواريخ واستهدفتها بالصواريخ والمدفعية الثقيلة، واتهم ناشطون مقرّبون من «قسد» قوات النظام المتمركزة في المنطقة بالوقوف خلف عملية القصف، بينما اتهمت مصادر تركية رسمية القوات الكردية بالمسؤولية عن القصف.

وزادت حدة الاشتباكات شمالي حلب بين فصائل المعارضة المدعومة من تركيا من جهة، وقوات النظام و«قسد» من جهة أخرى، وذلك في أعقاب القصف الذي تعرضت له عفرين، إذ قصفت القوات التركية وفصائل «الجيش الوطني» فجر أمس السبت بالمدفعية الثقيلة مناطق انتشار «قسد» وقوات النظام في ريف حلب الشمالي، واستهدفت محيط قرية الزيارة وقرى مياسة وبرج قاص وحرش قرية صوغانكه، وذلك في أعقاب قصف مماثل على مواقع قرب القاعدة الروسية على أطراف دير جمال، وقرى المالكية وشوارغة وقلعة شوارغة ومرعناز وابين وتنب والارشادية، في ناحية شرا التابعة لمدينة عفرين.

ومنذ أن خرجت عفرين عن السيطرة الكردية، فإنها تعرّضت مع العديد من المناطق التي تخضع للنفوذ التركي لهجمات وتفجيرات أدت إلى مقتل وإصابة مئات الأشخاص، آخرها الهجوم الذي طاول أحد مستشفيات المدنية، في يونيو/ حزيران الماضي، وأدى إلى مقتل وجرح 79 مدنياً، بينهم أفراد من الكوادر الطبية ومتطوعون في المنظمات الإنسانية وفرق الإنقاذ، ودائماً ما كانت تُتهم «قسد» بالوقوف وراء تلك الهجمات والتفجيرات.

وتشكّل فرضية توريط النظام لـ«قسد» أمام القوات التركية فرضية منطقية، لا سيما أن الطرفين، أي «قسد» والنظام، وصلا إلى طريق مسدود حيال خلق آلية مشتركة للتنسيق بينهما بوساطة روسية، إذ تطلب «قسد» وجناحها السياسي «مجلس سورية الديمقراطية» (مسد) الاعتراف بـ«الإدارة الذاتية» الكردية للمناطق التي تسيطر عليها حالياً، الأمر الذي لم يوافق عليه النظام ولا يتوقع أن يرضخ له. وأخيراً عزّزت قوات النظام من حضورها داخل مناطق السيطرة الكردية بموافقة «قسد»، وبعد جهود وتنسيق من موسكو، بيد أن الأخيرة لم تنجح إلى الآن في إيجاد صيغة للتلاقي بين الطرفين، لا سيما مع تعنّت النظام ووضعه شروطاً تعجيزية أمام الأكراد.

من جهته، قال المتحدث باسم «الجيش الوطني»، الرائد يوسف حمود، لـ«العربي الجديد»، إنه لم يعد مهماً تحديد الجهة التي قصفت عفرين، سواء كانت قوات النظام أو «قسد» أو المليشيات المرتبطة بإيران، لا سيما أنها جميعاً باتت توجد مع بعضها بشكل مشترك في الكثير من المناطق على خطوط التماس، وهي تنسق مع بعضها بإشراف روسي.

قصف الأتراك و«الجيش الوطني» مناطق انتشار «قسد» والنظام

تخضع عفرين لسيطرة المعارضة بإشراف تركي (عمر الفيث/ الأناضول)

الغلاف

بعد نحو 30 عاماً على انتهاء الحرب الباردة، تبدو القارة الأوروبية أمام أدق مرحلة في تاريخها، على وقع تزايد النقاط الساخنة مع روسيا وتشابكها، من البحر الأسود إلى البلطيق. وعلى الرغم من بدء التفكير بإنشاء جيش أوروبي، فإن الوقت قد لا يسعف بمواجهة موسكو

الخطر الروسي المتفاقم

الأوروبيون أمام اختبار الجبهة الموحدة

شرعت قضية المهاجرين على الحدود البولندية - البيلاروسية - الأبواب أمام خلاف أطلسي - روسي، واستطراداً أوروبي - روسي جديد، مرتبط بالصراع المستمر على الحدود الشرقية لأوروبا، منذ اجتياح الروس شبه جزيرة القرم الأوكرانية في عام 2014 وضمّها إلى سيادتهم. ومع اتّساع رقعة التصعيد الجديد من البحر الأسود إلى مداخل البلطيق، وضمناً أوكرانيا، يبدو السباق محتدماً بين الحلّين العسكري والسياسي للأزمة.

وتلاحقت التقارير عن حشد متزايد للقوات الروسية على الحدود مع أوكرانيا بشكل غير مسبوق، بل الحديث عن انتشار 100 ألف جندي، وهو عدد أكبر بمرتين ونصف عن الحشد الذي حصل في الربيع الماضي، حين تجمّع 40 ألف جندي روسي في منطقة روستوف، المحاذية لحوض دونباس الأوكراني، حيث يخوض الانفصاليون حرباً ضد كييف في إقليمي لوغانسك ودونيتسك. وهو ما يطرح تحدياً شائكاً للأوروبيين، الذين يجدون أنفسهم، ربما للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب الباردة (1947 . 1991) في موقع أقرب للمواجهة مع الروس منه للتفاوض. ولا يعود ذلك إلى الحجم الهائل للبؤر الساخنة، المتشابكة شرقي أوروبا فحسب، بل أيضاً إلى مجموعة عوامل طرأت على القارّة الأوروبية في العقد الأخير.

في البدء، كان عام 2015 مفصلياً لأوروبا، مع تدفق المهاجرين إليهم، في ظلّ خلافات عميقة مع تركيا على الملفّ، ثم في بدء التنقيب عن النفط شرقي المتوسط، ثم احتدام القتال في ليبيا، الذي أدى إلى انتشار عسكري تركي وروسي. وبعد ذلك، أضعف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الوحدة القارّية، في ظلّ استمالة الأميركيين، بقيادة الرئيس السابق دونالد ترامب، لندن إليها، كل ذلك، جعل الأوروبيين يفكرون بإنشاء جيش أوروبي موحّد، لكنه بدوره غير قابل للولادة الفورية، بفعل تنامي الأحزاب اليمينية المتطرفة في مختلف دول القارّة، بل ودعوة بعضهم للانفكاك عن الاتحاد الأوروبي.

ولعلّ قضية الحدود البولندية - البيلاروسية خير مثال على مدى المأزق الذي تعانيه منه دول الاتحاد الأوروبي. ففي مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، منح القضاء البولندي أولوية القوانين المحلية على القوانين الأوروبية، في تحدٍ واضح لسلطة الاتحاد، الذي تنضوي وارسو تحت لوائه. دفع ذلك الأوروبيين إلى تهديد بولندا، ما لم تتراجع عن قرارها. غير أن خطوة الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، بدفع المهاجرين غير الشرعيين إلى بولندا، أعاد اصطفاف الأوروبيين خلفها.

ويخشى الأوروبيون تدهور الوضع وتحوّله إلى صراع عسكري، مستندين إلى الانسحاب «الفوضوي» للأميركيين والقوات الأطلسية من أفغانستان في أغسطس/آب الماضي، والذي أثار قلق الدول الأوروبية، خصوصاً في حال قررت الاعتماد عليهما لردّ أي احتلال روسي لأوكرانيا أو لمنع تعدّي بيلاروسيا على بولندا. من هنا جاءت دعوة مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في الأسابيع الأخيرة لضرورة «إنقاذ أوروبا» عبر تشكيل جيش صغير، لكن فعّال «لمواجهة مختلف الأزمات». ويفكّر الأوروبيون بجيش لا يتعدّى عدد عناصره الـ5 آلاف جندي، على أن يكون موجلياً في عمليات إخلاء أو حماية حدود، أو القيام بمهمات إنسانية، حسبما جاء في تقرير نشرته قناة «سي إن أن» الأميركية. وتطرق الأوروبيون، وفقاً للتقرير، إلى الحاجة لتشكيل جبهة موحّدة في الدفاع المشترك وإلى قيادة أميركية . أطلسية لتأمين الحماية للقارّة الأوروبية. ويدفع ماكرون للخروج باتفاق أوروبي على إنشاء جيش، في مارس/آذار المقبل، مع انعقاد قمة أوروبية. وعلى الرغم من صعوبة الوضع، إلا أن دولاً، مثل بولندا وإستونيا وليتوانيا، وبدرجة أقل السويد والنرويج والدنمارك، أكدت دعمها لمثل هذا الجيش «شرط أن يتضمّن إنشاؤه نصاً صريحاً يشير إلى روسيا أولاً، ثم الصين ثانياً».

لكنّ الوصول إلى صيغة تضمن طرح روسيا «خطراً أوروبياً مشتركاً» يحتاج إلى دعم ألماني، وهو الأمر الذي يبدو غامضاً، مع استمرار المفاوضات لتشكيل الحكومة في برلين، بعد انتهاء عهد المستشارة أنجيلا ميركل. ومن غير الواضح ماهية استراتيجية ألمانيا الخارجية، تجاه روسيا تحديداً. وحول ذلك، أفاد دبلوماسي ألماني قناة «سي إن أن» أنّ «وزارة الدفاع في حكومة برلين، قد تكون من حصة الاشتراكيين، الذين قد يقبلون بدعم مستشفيات ميدانية في أيّ جيش أوروبي، من دون التوسّع في مختلف القطاعات العسكرية حسبما ترغب فرنسا. أعتقد أنه لن يحصل بينهما اتفاق حول صيغة الجيش الجديد».

في غضون ذلك، تبقى المسألة عالقة في نقاط الصراع، في ظلّ طرح أسئلة متشابكة، وهي: إلى أي مدى يبدو الوضع خطيراً بين البحر الأسود والبلطيق؟ ما الذي يستطيع التحالف الغربي فعله تجاه روسيا؟ وما الذي يريده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحديداً؟ ومع اعتراف الجميع، بأنّ الوضع لا يشبه عام 2014 بل أخطر، إلّا أنّهم يقرّون بأنّ بوتين لا يخشى الردود الغربية، إذ سبق أن قام بما يريد في أوكرانيا، وفي جورجيا عام 2008 قبلها. وهو ما يجعله في موقع قوي نسبياً، ويدفع الغرب للتحاور معه من أجل تخفيض التوترات، الأمر الذي سيستغله الرئيس الروسي من أجل المطالبة برفع العقوبات عن بلاده. وحول ذلك، قال دبلوماسي أوروبي: «في كل مرة ترفع ميركل الهاتف لتتصل ببوتين، يصبح فوراً الحلّ لأي قضية. وهو ما يجعله قوياً في الداخل الروسي وفي القارّة الأوروبية».

وإذا كان الملف الأوكراني أولوية ألمانية، فإنّ اهتمام ماكرون بالحدود البيلاروسية . البولندية، دفعه للاتصال ببوتين، الذي «دعا» لخفض التوترات، مشدّداً على استمرار تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا، عكس رغبة لوكاشينكو. واستناداً إلى التواصل الأوروبي معه في كل أزمة، انطلق بوتين في خطاب أخير له إلى الدبلوماسيين الروس، يوم الخميس الماضي، بالقول إنّ الدول الغربية باتت تعلم أنّ لروسيا «خطوطاً حمراً لا يمكنهم تجاوزها». وقصد بذلك توجّهه للأطلسي، المنتشر في البحر الأسود، بالقول: «اقتربتم 20 كيلومتراً من الحدود الروسية، وهو ما يمثّل تجاوزاً لخطوطنا الحمر». وهو ما أدى إلى تراجع نسبي للأطلسي. مع العلم أنّ بوتين رفع من نبرة حديثه، في الأشهر الأخيرة، حول التجارب العسكرية الروسية، خصوصاً في سياق الصواريخ الفرط صوتية (هايبرسونيك)، والغواصات النووية، فضلاً عن تدمير قمر صناعي يوم الإثنين، بصاروخ انطلق من الأرض.

يدرك الغرب أنّ بوتين وزع اهتمامه على ضفّتين: أوروبا والمحيط الهادئ. هناك أجرت البحريتان الروسية والصينية دورية مشتركة لقاذفاتهما الاستراتيجية. دفع هذا لإعلان الاستخبارات الأميركية، أن الروس سيُقدمون على عمل عسكري في أوكرانيا «قريباً»، ونصحت الدول الأوروبية بالتعاون مع الولايات المتحدة، من أجل فرض المزيد من العقوبات على روسيا. وحول هذا الاحتمال، أبدى دبلوماسيون أوروبيون خشيتهم من احتمال دفع بوتين لتشكيل حكومة موالية لموسكو في كييف، بصورة مشابهة لما كان أيام الرئيس السابق، فيكتور يانوكوفيتش، على أن مثل هذا الخطوة، تلي أيضاً عملاً عسكرياً.

ويُمكن الاستناد إلى ارتفاع أسعار الغاز، وهو ما سمح لروسيا بإنفاق المزيد على التطوير العسكري. وعلى الرغم من أن بعض المحللين العسكريين اعتبروا أن هدف بوتين النهائي، هو ربط شرق أوكرانيا الانفصالي بشبه جزيرة القرم، وهو ما يعني السيطرة النهائية على بحر آزوف، المتفرّع من البحر الأسود، إلّا أنّ زيارة مدير المخابرات الأميركية المركزية «سي آي إيه»، وليام بيرنز، إلى موسكو في 2 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، أثارت المزيد من القلق حول النوايا الروسية في أوكرانيا. وهو ما لخّصه المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، جيم تاونسند بالقول إنّ «بوتين يدرك أنّ العالم منشغل بالحدود البيلاروسية . البولندية، بالتالي فإنّ أوكرانيا مشرعة أمامه». وحول الردّ الأميركي، اعتبر أنّه «علينا أن نكون مستعدين لإظهار قوتنا. لا نحتاج لقصف شيء، بل علينا أن نكون أذكياء كفاية، لإظهار قدراتنا العسكرية أمامه».

(العربي الجديد)

جنود بولنديون على الحدود مع بيلاروسيا (الأناضول)

مرحلة دقيقة

رأى القائد السابق للقوات الأميركية في أوروبا بين عامي 2014 و2017، الجنرال فريدريك بنجامين هودجز (الصورة)، أنّ «الصراع ليس حتمياً، لكنّ كلّ القطع منتشرة في مكانها»، في تأكيده على دقّة المرحلة الحالية عسكرياً. وشدّد على أنّه «إن لم نكن كغربيين موحّدين أو متماسكين، فإنّ خطر ارتكاب الكرملين سوء تقدير سير تفع». ويشغل هودجز حالياً منصباً في قسم «الدراسات الاستراتيجية» في «مركز التحليل السياسي الأوروبي».

شرق غرب

واشنطن مستعدة لـ«خيارات أخرى» ضد طهران

حذّر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، أمس السبت، خلال مؤتمر «حوار المنامة» في البحرين، من أن الولايات المتحدة قادرة على نشر «قوة ساحقة» في الشرق الأوسط، مؤكداً أن واشنطن «ستنظر في كل الخيارات الضرورية» في حال فشل الدبلوماسية في وقف البرنامج النووي الإيراني. وأضاف: «نظل ملتزمين بنتيجة دبلوماسية للمسألة النووية. لكن إذا لم تكن إيران مستعدة للمفاوضة بجدية، فسننظر في جميع الخيارات الضرورية للحفاظ على أمن الولايات المتحدة».

(الأناضول، فرانس برس)

أميركا تطور صواريخ ضد الهجمات فوق الصوتية

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، مساء أول من أمس الجمعة، أن المجموعات الدفاعية الأميركية العملاقة «رايثيون» و«لوكهيد مارتن» و«نورثروب غرومان»، ستطور صواريخ لمساعدة الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها بشكل أفضل ضد الهجمات فوق الصوتية. وذكرت أنّ قيمة العقود الثلاثة أكثر من 60 مليون دولار.

(فرانس برس)

قمة أرمينية ـ أذرية في بروكسل

أعلن الاتحاد الأوروبي، مساء أول من أمس الجمعة، أنّ رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، والرئيس الأذري إلهام علييف، سيجتمعان في بروكسل في 15 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، لبحث التوتر الذي تسبب في اشتباكات على الحدود بين قوات البلدين، في إقليم ناغورنو كاراباخ. وقال المتحدث باسم رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشال، إنّ الاجتماع سيُعقد على هامش قمة للاتحاد الأوروبي في بروكسل.

(رويترز)

الحدث

تبرئة على هامش «حراك السود»: العدالة تقسم الأميركيين

عاد النظام القضائي ليقسم الأميركيين، بعد تبرئة المواطن كايل ريتنهاوس الذي أطلق النار وقتل متظاهرين في مدينة كينوشا، خلال الحراك ضد العنصرية العام الماضي، الذي كان الرئيس السابق دونالد ترامب قد شيطنه

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعادت تبرئة المواطن الأميركي كايل ريتنهاوس، من تهمة قتل متظاهرين اثنين مناهضين للعنصرية، في مدينة كينوشا، بولاية ويسكونسن الأميركية، وجرح آخر، في أغسطس/ آب 2020، تسليط الضوء على أكثر من معضلة مزمنة تعاني منها الولايات المتحدة، وأخذت بعداً أكثر زخماً وخطورة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب. وتقاطعت قضايا عدة، يختلف الأميركيون حولها بشدة، وساهمت خلال عهد ترامب في فضح انقساماتهم، في محاكمة ريتنهاوس، ابن الـ18 عاماً، الذي جرت تبرئته من خمس تهم موجهة إليه، أخيراً، حيث اعتبر غير مذنب، بعد إطلاقه النار على متظاهرين داعين إلى إصلاح الشرطة في الولاية صيف العام الماضي، فيما كان الادعاء قد طلب سجنه مدى الحياة. وجاءت التبرئة لتنهي فصول محاكمة جعلت من ريتنهاوس «بطلاً قومياً» بالنسبة إلى قسم من الأميركيين، فيما أدّت الجريمة التي ارتكبها إلى رفع المطالبات لدى الديمقراطيين والليبراليين خصوصاً بتعديل قانون حمل السلاح الفردي، وإضافة إلى ذلك، فإن الفيديو الذي كان انتشر لواقعة إطلاق ريتنهاوس، «الشاب الأبيض»، النار على المتظاهرين، أظهر تراخي الشرطة الأميركية معه مقارنة بسلوكها لدى التعامل مع من تلاحقهم من المواطنين السود. وكانت التظاهرة يومها قد خرجت احتجاجاً على إطلاق الشرطة النار قبل يومين على المواطن من أصول أفريقية جاكوب بليك، ما جعله مشلولاً. وكان الادعاء في محكمة كينوشا قد أعلن في يناير/ كانون الثاني الماضي أيضاً أن الضابطين اللذين أطلقا النار على بليك لن يدانا، علماً أن أحدهما، راستن شسكي، قد عاد إلى مزاولة عمله في إبريل/ نيسان الماضي. وأعرب الديمقراطيون، ومعهم الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الجمعة، عن عدم الرضى كثيراً، لصدور قرار محكمة ويسكونسن بتبرئة ريتنهاوس. وقال بايدن إنه يحترم قرار المحكمة، الذي لا يمكن للضحايا استئنافه، لكنه عاد في تصريح آخر ليعترف بأن الحكم بالبراءة «سيترك الكثير من الأميركيين غاضبين وقلقين، وأنا أحدهم». إلا أن كلام بايدن لم يكن مطمئناً للذين يخشون على نظام العدالة في الولايات المتحدة، بعدما أعاد التعهّد بفعل ما في وسعه «للتأكد من أن الأميركيين سيعاملون جميعهم بطريقة متساوية، بعدل وبكرامة، ووفق القانون».

وكان عهد بايدن قد استهل بخبر سار لحراك «حياة السود مهمة»، والذي استعاد زخمه وتظاهراته في آخر عام من ولاية ترامب، بعد مقتل المواطن من أصول أفريقية جورج فلويد على يد الشرطي ديريك شوفين، في مايو/ أيار 2020، إذ أدين شوفين بالقتل العمد في يونيو/ حزيران الماضي، وحُكم عليه بالسجن 22 عاماً و6 أشهر. لكن إدانة شوفين، الذي أشعل فيديو ظهوره وهو يضغط بركبته على عنق فلويد لتسع دقائق، ما أدى إلى وفاة الأخير، تظاهرات عمّت الولايات المتحدة وصولاً إلى واشنطن، كان يخشى منها من أن تكون استثناء في محاسبة الشرطيين، وسط تاريخ حافل بإطلاقهم النار على مواطنين عزّل غالباً من أصول أفريقية.

وعلى الرغم من أن تبرئة ريتنهاوس لا تحمل بعداً عنصرياً للوهلة الأولى، إذ إن ضحاياه من البيض، إلا أن واقعة القتل والظروف التي أحاطت بها ربطت اسمه بشكل مباشر بحراك «حياة السود مهمة»، إذ كان مشاركاً في مجموعة نصّبت نفسها حامية لمدينة كينوشا، خلال التظاهرات، مما قالت إنها أعمال نهب وتكسير يقوم بها متظاهرون في المنطقة. وكان ريتنهاوس قد قدم إلى كينوشا، في 25 أغسطس/ آب 2020، من ولاية إلينوي حيث مقر إقامته، ليشارك في أعمال تطوّعية للحراسة، بعد دعوات نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، لحمل السلاح لحماية الأحياء والشوارع والطرقات في كينوشا خلال التظاهرات. وانضم المئات إلى التطوع، كثير منهم من مؤيّدي ترامب، الذي كان قد اتهم المتظاهرين بالعنف والشغب، وحرّض عليهم، ما أثار حماسة أنصاره، خصوصاً من جماعات نظريات المؤامرة. وريتنهاوس مؤيد لترامب، لكن لم يثبت انتماؤه إلى أي جماعة مسلحة متطرفة، مثل «براود بويز» وغيرها. بل نشرت له صور سابقة حاملاً فيها سلاحه الفردي، وهو بندقية «إيه آر 15» ذات الشعبية الواسعة في البلاد. وأعلن القاضي في محكمة ويسكونسن، بروس شرودر، أول من أمس، أنه قبل تفسير ريتنهاوس بأنه قام بإطلاق النار «للدفاع عن نفسه»، ما أدى إلى مقتل جوزف روزينبوم (كان متظاهراً يلاحق ريتنهاوس لكنه كان غير مسلّح) وأنتوني هوبر (الذي لاحق ريتنهاوس بعد قتله روزينبوم في مرأب للسيارات)، وإصابة غايج غروسكروتز، فيما كان المدعي العام توماس بينغر قد اعتبر قبل صدور الحكم أن «كثيراً من الناس ينظرون إلى هذه القضية، ويرون فيها فقط ما يريدون رؤيته». هكذا، مثّل المحافظون في واشنطن للحكم، معتبرين أنه انتصار لنظرية «الدفاع عن النفس» وحمل السلاح الفردي من أجل هذا الهدف، فيما دان الليبراليون القرار باعتباره إخفاقاً للنظام القضائي الجنائي. وأكد السيناتور الجمهوري عن ويسكونسن، رون جونسون، أن «العدالة تحققت» كما اعتبرت المرشحة الجمهورية لمنصب حاكم الولاية، ريبيكا كليفيش، أن «النظام القضائي يعمل»، وأن المحاكمة «كانت عاراً كاملاً». لكن حاكم ولاية كاليفورنيا، الديمقراطي غافين نيوسوم، دان القرار باعتبار أنه «يخدم كرسالة للجماعات المسلحة مفادها أنه بإمكانكم خرق القانون وحمل الأسلحة المصممة للجيش، وإطلاق النار وقتل الناس، والنفاذ بذلك». واستباقاً لصدور الحكم، كان حاكم الولاية توني إيفيرس قد أمر بنشر 500 عنصر من قوات الحرس الوطني خارج مقر المحكمة، تحسباً لأي حراك قد يخرج رفضاً للحكم. وبالإضافة إلى الجدل حول التظاهرات ضد عنف الشرطة، ووسمها من قبل ترامب بأنها تهديد من اليسار ومجموعة «أنتيفا»، والتي أثارت مجموعات من اليمين المتطرف في وجهها، فإن القضية سلّطت الضوء على قوانين «حماية النفس» في الولايات. واعتبر المحامي من ويسكونسن، دانيال أدامز، أن القرار «دراماتيكي للغاية، لكنه لم يكن مفاجئاً»، إذ أكد لوكالة «رويترز» أن «من ينظر إلى الأدلة يشعر أن الولاية لن يكون بإمكانها تخطي العتبة لرفض الدفاع عن النفس إلا إذا كانت تملك ما يكفي من الشكوك المقنعة». وهنّأ ترامب ريتنهاوس على براءته، معتبراً أنه «إذا لم يكن دفاعاً عن النفس، فلا شيء هو كذلك».

انتقد بايدن التبرئة: ستترك الكثير من الأميركيين غاضبين

وقفة احتجاجية على براءة ريتنهاوس في نيويورك (Getty)

فصل جديد من صداع المسألة التايوانية

ليتوانيا تتحدى الصين

فتحت ليتوانيا فصلاً جديداً في صداع الصين بما يتعلق بالمسألة التايوانية، بعد فتح مكتب تمثيلي باسم الجزيرة في فيلنيوس، ما جعلها تحقق مكاسب اقتصادية، لا سيما من واشنطن

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

صعّدت الصين من لهجة التهديد والوعيد تجاه ليتوانيا، بعد قيام فيلنيوس أخيراً بفتح مكتب تمثيلي لتايوان باسمها (بدلاً من تايبيه الصينية) على أراضيها، لتصف رئيسة الجزيرة تساي إنغ وين، الخطوة الليتوانية، بأنّها اختراق دبلوماسي كبير، فيما اعتبرتها بكين انتهاكاً صارخاً لمبدأ «صين واحدة». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جاو لي جيان، في إفادة صحافية، أول من أمس الجمعة، إن محاولات ترسيخ صيغة «تايوان واحدة» تنتهك بشكل صارخ مبدأ الصين الواحدة، وتتخلى عن التزام فيلنيوس السياسي في البيان المتعلق بإقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، وتقوّض سيادة الصين وسلامتها الإقليمية، وتتدخل بشكل صارخ في شؤونها الداخلية. من جهتهم، رأى خبراء صينيون أنّ ليتوانيا دولة أوروبية صغيرة لديها مخاوفها الاستراتيجية منذ استقلالها عن الاتحاد السوفييتي في عام 1990، وتتصرف دائماً بصورة معادية لروسيا لإظهار الولاء للولايات المتحدة، وقد استخدمت توتر العلاقات بين بكين وواشنطن كورقة مساومة لجذب اهتمام الغرب. وبحسب هؤلاء، فإنّها نجحت إلى حد كبير في خطوتها الأخيرة بتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. وكان وزير الخارجية الليتواني غابريليوس لاندسبيرغيس، قد صرح أخيراً، أنّ بلاده ستقدّر دعم الاتحاد الأوروبي الأقوى في نزاعها مع الصين، بعدما وافقت الولايات المتحدة على تقديم الدعم المالي لدولة البلطيق للمساعدة في تخفيف أي خسائر مالية ناجمة عن الخلاف. وفي اليوم التالي لافتتاح المكتب التمثيلي لتايوان في العاصمة فيلنيوس، الخميس الماضي، أكد لاندسبيرغيس، أنّ ليتوانيا ستوقع صفقة ائتمان تصدير بقيمة 600 مليون دولار أميركي مع مصرف التصدير والاستيراد الأميركي المملوك للدولة.

وتحت عنوان «معاقبة ليتوانيا مثل ضرب ذبابة» اعتبرت صحيفة «غلوبال تايمز» في افتتاحيتها، أنّ من المؤكد أنّ الصين ستوجه ضربة قوية لهذه الدولة الصغيرة. وأضافت الصحيفة الناطقة باسم الحكومة الصينية: «يجب أن نجعل ليتوانيا تشعر بالألم لنظهر كرامتنا كقوة عظمى، من دون أن نعرّض مصالحنا للخطر أو يؤثر ذلك على استراتيجيتنا الأوسع... يبدو الأمر كما لو أننا نضرب ذبابة، نحتاج فقط إلى توخي الحذر حتى لا نلطخ أيدينا أو جدراننا، ولا نكسر المزهرية على الطاولة».

وعلت أصوات صينية أخيراً، تحدثت عن دور أكبر للولايات المتحدة وأوروبا في ورقة تايوان خلال الفترة المقبلة، في حين أشار آخرون إلى قدرة الصين المتزايدة على حل قضية تايوان بالقوة، معتبرين أن القدرة الأميركية والغربية على الانتقام من خلال العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية تفقد مصداقيتها مع مرور الوقت.

تاريخياً، كانت جمهورية الصين عضواً دائماً في الأمم المتحدة، لكن بعد هزيمة الحزب الوطني (الكومنتانغ) عام 1949 على يد الشيوعيين الذين أعلنوا تأسيس جمهوريتهم الشعبية، آل مقعد الصين إلى تايوان التي أعلنت بدورها جمهوريتها المستقلة عن البر الرئيسي. وظل الأمر كذلك حتى عام 1971 حين تمكنت الصين من استعادة مقعدها بعد الاعتراف بها دولياً وإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين ترفض بكين أن تقيم أيّ دولة علاقات دبلوماسية مع تايوان بموجب صيغة «صين واحدة» بل أكثر من ذلك، تطالب الصين هذه الدول بإصدار خطابات رسمية توضح مواقفها من مزاعم تايوان وحقها في الاستقلال. ونجحت الصين بفضل نفوذها السياسي والاقتصادي في عزل تايوان ومنعها من الانضمام إلى المؤسسات والهيئات الدولية، الأمر الذي دفع حكومة الجزيرة إلى تأسيس ما يعرف بـ«منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة» التي تضم إلى جانب تايوان 56 جماعة عرقية تسعى إلى نيل الاعتراف الدولي.

أما بالنسبة للدول التي تعترف بتايوان، فهي 23 دولة، معظمها دول صغيرة وذات تأثير محدود في أميركا اللاتينية. إلى جانب ذلك حافظت تايبيه على درجة من التمثيل غير الرسمي في معظم الدول الغربية عن طريق مكاتب تمثيل اقتصادي وثقافي، وهي بمثابة بعثات تجارية غير رسمية يناط بها القيام بمهام قنصلية لتسهيل إجراءات الدخول والخروج من وإلى الجزيرة بالنسبة لرعاياها وللسياح الأجانب.

وحول دوافع خطوة لتوانيا وخيارات الرد الصيني، رأى أستاذ العلاقات العامة في جامعة شاندونغ، تيان ووي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ليتوانيا اتخذت هذه الخطوة مدفوعة بشكل مباشر من الولايات المتحدة، وما يؤكد ذلك، بحسب رأيه، الكشف في اليوم التالي من إعلان افتتاح مكتب تمثيلي لتايوان، عن صفقة مع واشنطن تقدر بـ600 مليون دولار، بالإضافة إلى وعود غربية بتعويض فيلنيوس عن أي خسائر اقتصادية تتكبدها نتيجة خلافها مع الصين. وأكد تيان ووي أن «الإعلان عن مكتب تمثيلي لتايوان لم يكن مفاجئاً بالنسبة لبكين، إذ برز خلال السنوات الماضية تبني ليتوانيا سياسة خارجية معادية للصين»، مشيراً إلى تمرير مشروع في البرلمان الليتواني العام الماضي لإدانة الصين بشأن قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ ذي الأغلبية الإيغورية المسلمة.

> استغلت ليتوانيا التوتر الصيني - الأميركي للمساومة

وعن خيارات الرد الصيني، قال تيان ووي، إن بكين لا تزال تدرس خياراتها المتاحة، والتي من بينها فرض عقوبات تجارية واقتصادية على دولة البلطيق، ووضع سياسيين معادين للصين على القائمة السوداء، كما حدث في واقعة مماثلة مع سياسيين بارزين في أستراليا. ولم يستبعد خيار قطع العلاقات الدبلوماسية في حال استمرت فيلنيوس باتباع نفس النهج والارتهان للسياسات الأميركية والغربية. من جهته، اعتبر عميد كلية الدراسات التاريخية السابق في جامعة سوتشو التايوانية، غوانغ يوان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن خطوة ليتوانيا جاءت تتويجاً لجهود الحزب الديمقراطي الحاكم في تايوان، والذي لا يزال يكافح من أجل انتزاع اعتراف دولي يشكل ضمانة لعدم المساس بمستقبل الجزيرة. وأشار إلى أن افتتاح مكتب تمثيلي لتايوان في فيلنيوس، شكل صدمة كبيرة بالنسبة لبكين التي لا تدخر جهداً من أجل عزل الجزيرة دولياً، وبالتالي فأن تقدم دولة مثل ليتوانيا على هذه الخطوة هو تحدٍ صريح لإرادة الصين، ورسالة إلى المجتمع الدولي بأن أي دولة مهما بلغت قوتها وهيمنتها ودرجة نفوذها، لا يمكن أن تملي رغبتها على الآخرين، كما أن باقي الدول ليسوا أحجار شطرنج تحركهم الصين وفق مصالحها الخاصة، على حدّ قوله.

أعلن لاندسبيرغيس عن صفقة ائتمان تصدير مع مصرف اميركي (Getty)